موسكو : نقدر نهج أمريكا المسؤول بتفادي صدام عسكري مباشر معنا

ترامب يأمر بنشر غواصتين نوويتين قرب روسيا رداً على ميدفيديف

الرئيسان بوتين و ترامب من قمة سابقة لمجموعة العشرين

هجوم روسي ألحق دمارا واسعا بمبنى سكني مكون من 9 طوابق في الأحياء الغربية من كييف

«وكالات» : أمر الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، بنشر غواصتين نوويتين في أماكن مناسبة قرب روسيا، رداً على تهديدات نائب رئيس مجلس الأمن القومي الروسي دميتري ميدفيديف.

وقال عبر منصة «تروث سوشيال»،الجمعة، «استنادًا إلى التصريحات الاستفزازية للغاية التي أدلى بها نائب رئيس مجلس الأمن القومي الروسي ديمتري ميدفيديف، أصدرت أوامري بنقل غواصتين نوويتين إلى المناطق المناسبة، تحسّبا لاحتمال أن تكون هذه التصريحات الطائشة أكثر من مجرد تصريحات».

كما تابع: «التصريحات مهمة للغاية، وغالبا ما تؤدي إلى عواقب غير مقصودة وآمل ألا يكون هذا أحد تلك الحالات».

وكان ميدفيديف، وهو حاليا نائب رئيس مجلس الأمن القومي الروسي، اعتبر في منشور على «إكس» أن تحديد ترامب مهلة لموسكو لإنهاء الحرب في أوكرانيا، هو بمثابة «تهديد وخطوة نحو الحرب».

كما تابع: «التصريحات مهمة للغاية، وغالبا ما تؤدي إلى عواقب غير مقصودة وآمل ألا يكون هذا أحد تلك الحالات».

وكان ميدفيديف، وهو حاليا نائب رئيس مجلس الأمن القومي الروسي، اعتبر في منشور على «إكس» أن تحديد ترامب مهلة لموسكو لإنهاء الحرب في أوكرانيا، هو بمثابة «تهديد وخطوة نحو الحرب».

وقال ميدفيديف: «كل إنذار نهائي جديد هو تهديد وخطوة نحو الحرب. ليس بين روسيا وأوكرانيا، بل مع أميركا»، وأضاف في منشور على منصة «إكس» أن «روسيا ليست إسرائيل أو حتى إيران»، في إشارة إلى الحرب القصيرة التي اندلعت بين البلدين في يونيو الماضي، والتي شنت خلالها الولايات المتحدة ضربات على إيران لدعم إسرائيل.

وجاءت تصريحاته ردا على تصعيد ترامب لهجته ضد روسيا في ظل عدم إحراز تقدم لوقف الحرب في أوكرانيا.

وكان ترامب أمهل روسيا حتى نهاية الأسبوع المقبل (8 أغسطس) لوقف القتال في أوكرانيا، وذلك تحت طائلة فرض عقوبات اقتصادية قاسية عليها.

من جهة أخرى شدد وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، على أن بلاده تقدر نهج واشنطن المسؤول بضرورة تفادي مواجهة عسكرية مباشرة بين أميركا وروسيا.

وأعرب الجمعة، عن تفاؤل بانفتاح أميركا على حوار قائم على الاحترام المتبادل، وفقا لوزارة الخارجية الروسية التي نقلت التصريحات عبر موقعها.

كما تابع أن أميركا تدرك الواقع الحالي المحيط بأوكرانيا، موضحا أنها تسعى لأخذ الأسباب الجذرية للأزمة بعين الاعتبار.

قوات أوكرانية خلال إحدى المعارك في شرق البلاد

وأكد أن روسيا تنتظر رد أوكرانيا على اقتراح إنشاء مجموعات عمل للتوصل إلى تفاهمات مستدامة.

جاء هذا بعدما أعرب الرئيس فلاديمير بوتين عن ارتياحه لنتائج المفاوضات مع أوكرانيا في إسطنبول مؤخرا وتبادل الأسرى، مشيرا إلى أن الأهم إزالة الأسباب الجذرية للنزاع.

وقال في تصريحات للصحافيين عقب اللقاء مع نظيره الروسي ألكسندر لوكاشينكو، حول مفاوضات روسيا وأوكرانيا في إسطنبول، إنه يرى المفاوضات مطلوبة ومهمة دائما.

وتابع: «نحتاج إلى سلام دائم ومستقر قائم على أسس متينة، يرضي روسيا وأوكرانيا، ويضمن أمن البلدين... الشروط ما زالت كما هي بالتأكيد» من الجانب الروسي.

بالمقابل، رد الرئيس الأوكراني فلوديمير زيلينسكي على تصريحات بوتين عبر منصاته على وسائل التواصل الاجتماعي قائلا: «جاهزون للقاء القادة».

أتت هذه التطورات بينما أكد الرئيس الأمريكي دنالد ترامب الجمعة، أن معلومات وصلته تفيد بمقتل ما يقارب 20 ألف جندي روسي هذا الشهر في العمليات العسكرية بأوكرانيا.

من ناحية أخرى أعلن وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، الجمعة، أن موسكو تنتظر رداً ملموساً من كييف على اقتراح تشكيل مجموعات عمل، وهو ما سيشكل خطوة نحو التوصل لاتفاقيات مستدامة.

وقال لافروف إن «ثلاث جولات من المفاوضات مع أوكرانيا عقدت حتى الآن في إسطنبول»، موضحاً أنه «بالإضافة إلى الاتفاقيات الإنسانية المهمة، اقترحنا تشكيل مجموعات عمل للقضايا السياسية والعسكرية، وهو ما سيشكل خطوة جوهرية نحو صياغة اتفاقيات مستدامة، كما أكد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بشكل خاص في 1 أغسطس خلال لقائه نظيره البيلاروسي ألكسندر لوكاشينكو في جزيرة فالام».

كما أردف: نحن ننتظر رداً ملموساً من كييف»، وفق وسائل إعلام روسية.

في نفس السياق، أشار لافروف إلى أن كييف لم تصدر سوى تصريحات متناقضة من الرئيس الأوكراني فلاديمير زيلينسكي.

وأضاف: «تارة يدعو لوقف فوري لإطلاق النار بدون شروط مسبقة (مع دعوة صريحة للغرب لاستخدام الهدنة لضخ أسلحة جديدة لأوكرانيا)، وتارة أخرى يقترح استبدال صيغة إسطنبول للتفاوض بلقاء شخصي مع فلاديمير بوتين، ثم يطالب الغرب بـ«تغيير القيادة الروسية». كل هذا يتكرر بفاصلٍ يوم أو يومين».

فيما ختم قائلا: «لذا على كل المهتمين بالتقدم في التسوية أن ينتبهوا لهذا الانفصام الواضح في الوعي».

يذكر أن كييف وموسكو عقدتا ثلاث جولات من المحادثات في إسطنبول هذا العام، أسفرت عن تبادل أسرى ورفات جنود، لكنها لم تحرز أي تقدم ينهي الصراع المستمر منذ أكثر من 3 سنوات.

من جهة أخرى ذكرت ثلاثة مصادر مطلعة أن الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي يعملان على نهج جديد لتزويد أوكرانيا بالأسلحة باستخدام أموال من دول الحلف لدفع تكلفة شراء الأسلحة الأمريكية أو نقلها.

كما أوضحت المصادر أن دول حلف الناتو وأوكرانيا والولايات المتحدة تعمل على وضع آلية جديدة تركز على تزويد كييف بأسلحة أمريكية مدرجة على قائمة متطلبات كييف ذات الأولوية، وفق رويترز.

وستُعطي أوكرانيا الأولوية للأسلحة التي تحتاج إليها ضمن دفعات تبلغ قيمتها نحو 500 مليون دولار، على أن تتفاوض دول الحلف فيما بينها بتنسيق من الأمين العام، مارك روته، لتحديد من سيتبرع أو يموّل الأسلحة المدرجة على القائمة.

من جهته قال مسؤول أوروبي، رفض الكشف عن هويته، إن دول الحلف تأمل عبر هذه الآلية في توفير أسلحة بقيمة 10 مليارات دولار لأوكرانيا.

كما أضاف المسؤول: «هذا هو خط البداية، وهو هدفٍ طموح نعمل على تحقيقه. نحن على هذا المسار حالياً وندعم هذا الطموح. نحن بحاجة إلى هذا الحجم من الدعم».

فيما لم يتضح الإطار الزمني الذي تطمح دول الحلف لتوفير الأسلحة خلاله.

يأتي هذا التعاون بشأن أوكرانيا في الوقت الذي عبر فيه الرئيس الأمريكي دونالد ترامب عن إحباطه من هجمات موسكو المستمرة على جارتها.

وفي البداية اتخذ ترامب نبرة أكثر تصالحية تجاه روسيا أثناء محاولته إنهاء الحرب المستمرة منذ أكثر من 3 سنوات في أوكرانيا، لكنه هدد بعد ذلك بالبدء في فرض رسوم جمركية واتخاذ تدابير أخرى إذا لم تحرز موسكو أي تقدم نحو إنهاء الصراع بحلول الثامن من أغسطس.

يذكر أن الرئيس الأمريكي كان أعلن الشهر الماضي أن الولايات المتحدة ستزود أوكرانيا بأسلحة سيدفع ثمنها الحلفاء الأوروبيون، لكنه لم يشر إلى طريقة لإتمام ذلك.

الكونغو ورواندا تتحركان لتنفيذ اتفاق السلام رغم تعثر الالتزامات

الخارجية الأمريكي ماركو روبيو يستضيف مراسم توقيع اتفاق السلام بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا

«وكالات» : عقدت جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا أول اجتماع للجنة الرقابة المشتركة، في خطوة نحو تنفيذ اتفاق السلام بين الجانبين، رغم عدم الوفاء حتى الآن بعدة التزامات منصوص عليها في الاتفاق.

وشارك في الاجتماع، الذي عقد الخميس في واشنطن، كل من الاتحاد الأفريقي وقطر والولايات المتحدة الأمريكية.

وقالت الدولتان في بيان مشترك نُشر على منصات التواصل الاجتماعي الجمعة إن اللجنة ناقشت «مدى التقدم في تنفيذ الاتفاق»، إلى جانب قضايا أخرى.

وكان الاتفاق الذي أبرم في يونيو الماضي بين رواندا والكونغو الديمقراطية قد شكل اختراقاً في مسار المحادثات التي رعتها إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب.

وتهدف إدارة ترامب لإنهاء الصراع الذي أودى بحياة الآلاف، وجذب استثمارات غربية بمليارات الدولارات إلى منطقة غنية بالمعادن النادرة مثل التنتالوم والذهب والكوبالت والنحاس والليثيوم.

وينص الاتفاق على احترام وحدة الأراضي ووقف الأعمال العدائية في شرق الكونغو، وهي بنود لم يتم تنفيذها حتى الآن، كما يتضمن إجراءات اقتصادية، لكنه يفتقر إلى التفاصيل الدقيقة.

وفي اتفاق واشنطن، تعهدت الدولتان بتنفيذ اتفاق يقضي بانسحاب القوات الرواندية من شرق الكونغو خلال 90 يوما، وتشكيل آلية تنسيق أمنية مشتركة خلال 30 يوما، وتنفيذ خطة تم التوصل إليها العام الماضي لمراقبة انسحاب القوات الرواندية والتحقق منه في غضون 3 أشهر.

ويفترض أيضا نهاية العمليات العسكرية الكونغولية ضد قوات «تحرير رواندا الديمقراطية»، وهي جماعة مسلحة تنشط في الكونغو وتضم عناصر من الجيش الرواندي السابق ومسلحين شاركوا في الإبادة عام 1994 في رواندا، ضمن الإطار الزمني نفسه.

ومع ذلك، فقد مرّ أكثر من 30 يوما دون عقد اجتماع للآلية الأمنية المشتركة، ولم تبدأ بعد العمليات ضد قوات «تحرير رواندا الديمقراطية»، ولا عملية انسحاب القوات الرواندية.

وقد تأسست لجنة الرقابة المشتركة لتكون منبرا لمتابعة تنفيذ الاتفاق ومعالجة الخلافات بين الطرفين.

وقد عُقد اجتماع اللجنة ضمن المهلة المحددة وهي 45 يوما من توقيع الاتفاق.

وقال مستشار الشؤون الأفريقية لدى الرئيس ترامب، مسعد بولس، للصحفيين الأربعاء إن الاتفاق «ليس خارج المسار»، مؤكدا أن اجتماع الآلية الأمنية سيُعلن عنه خلال أيام.

وعند سؤاله عن عدم إحراز تقدم في العمليات العسكرية ضد قوات «تحرير رواندا الديمقراطية» وانسحاب القوات الرواندية، أجاب بولس «لا يوجد جدول زمني لذلك... وإذا نظرتم إلى ما أنجز منذ أبريل، فستجدونه واسعا ومتماشيا مع أهدافنا. لذا، لا يمكن القول إن الاتفاق خرج عن مساره بأي شكل من الأشكال».

وأقرت مصادر مطلعة على المفاوضات بوجود تأخير في تنفيذ الاتفاق، لكنها شددت على أن هذا التأخير لا يشكل خطرا على الاتفاق ككل.

وكشفت مصادر عسكرية ودبلوماسية لوكالة «رويترز» أن الأطراف المتنازعة، بما فيها جماعة «إم23» المدعومة من رواندا، والمجموعات المسلحة المتحالفة مع الكونغو المعروفة باسم «وازاليندو»، قد عززت من انتشارها العسكري على خطوط المواجهة.

حاكم إقليم دارفور يحذر من خطر تقسيم السودان

حاكم إقليم دارفور ورئيس حركة تحرير السودان مني أركو مناوي

«وكالات» : حذر حاكم إقليم دارفور ورئيس حركة تحرير السودان مني أركو مناوي من خطر تقسيم السودان، متهما في الوقت ذاته مسؤولين سودانيين بالتخلي عن دارفور بعد السيطرة على وسط البلاد.

ونبه مناوي أمام حشد لزعماء القبائل بمدينة بورتسودان، أمس الجمعة، من «خطط لتقسيم السودان»، مؤكدا أن الشعب سيعمل على إفشال هذه الخطط. وأوضح أنه لا يمكن تقسيم البلاد بالطريقة التي تريدها قوات الدعم السريع.

ولفت إلى أن سفير دولة عظمى (لم يسمها) اتصل به في بدايات الحرب طالبا رأيه بشأن تشكيل 3 حكومات في السودان.

وأكد أنه حال توحد كل الأطراف الرافضة لمشروع الدعم السريع فإن ذلك كفيل بمنع تشكيل الحكومة الموازية (التابعة لقوات الدعم السريع).

وقال مناوي إن بعض المسؤولين السودانيين يعتقدون أن السيطرة على ولايتي الجزيرة (وسط البلاد) والخرطوم يكفي بحجة أن المناطق الطرفية تشهد صراعا منذ ما قبل استقلال.

وبينما أشار إلى «وجود مسؤول سوداني كبير يعتقد أن الحرب خارج الخرطوم غير مهمة»، نبّه مناوي إلى أن دارفور ليس مجرد جغرافيا، بل هو إقليم زاخر بالثروات والموارد وذو مجموعات سكانية متداخلة مع دول أفريقية.

وخلال يناير ومارس الماضيين استعاد الجيش السيطرة على ولايتي الجزيرة والخرطوم وأجزاء من ولاية النيل الأبيض وأجبر قوات الدعم السريع على الانسحاب إلى دارفور وكردفان.

وأعلنت قوات الدعم السريع، السبت الماضي، تشكيل حكومة موازية في السودان، في خطوة حذرت الأمم المتحدة سابقا من مخاطرها على وحدة البلاد.

وسيرأس قائد قوات الدعم السريع السودانية محمد حمدان دقلو (حميدتي)، المجلس الرئاسي في الحكومة الموازية، في حين سيكون قائد الحركة الشعبية لتحرير السودان-شمال، عبد العزيز الحلو، نائبا له في المجلس المكون من 15 عضوا.